

غربة الأموال العربية ومهانتها

الهيثم زعفان

مجلة البيان العدد ١٨٥ - المحرم - ١٤٢٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

قضية الأموال العربية في الخارج مثارة منذ سنوات عديدة ، وكثرت الكتابة عنها في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية .
وقد تفاوتت تقديرات الاقتصاديين حول حجم الأموال العربية في الخارج؛ فهناك تقديرات قد تكون أقرب للمنطق ، وهناك تقديرات بعيدة كل البعد عن الاستدلال المنطقي .

تُستثمر هذه الأموال في قنوات عدة شرعية وغير شرعية ، وتواجه خاصة في المرحلة الحالية - تهديدات عدة أهمها التجميد .
أحدثت غربة هذه الأموال فجوات اقتصادية واجتماعية مكَّنت القوى الخارجية من بسط نفوذها علينا بأشكال عديدة ؛ أهمها : الديون - الاستثمارات الأجنبية - المعونات - والتمويل الأجنبي للأعمال الخيرية .

وأخيراً .. هناك استثمارات حيوية في منطقتنا تنتظر عودة الأموال العربية الصحيحة .

سأحاول في هذه المقالة البحثية تقديم عرض مختصر لبعض جوانب تلك القضية المعقدة والمتشعبة .

• إشكالية حجم الأموال العربية في الخارج

بداية ؛ إن تناول إشكالية حجم الأموال العربية في الخارج يتطلب عرض تقديرات الخبراء الاقتصاديين الأقرب لساحة الاستثمار ، ثم أعلق بعد ذلك للوصول إلى نتيجة منطقية عن حجم تلك الأموال ، والاستثمار الأمثل لها .

د . أحمد جويلي [١] ذكر في مؤتمر « الاندماج الاقتصادي العربي بين الطموحات والواقع » والذي عقد في أكتوبر ٢٠٠١م أن حجم الأموال العربية في الخارج يتراوح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ مليار دولار ، في ذات المؤتمر أكد طاهر حلمي -وهو خبير اقتصادي- أن حجم الأموال العربية المستثمرة خارج المنطقة العربية يتراوح ما بين ٦٠٠ و ٨٠٠ مليار دولار . وفي المؤتمر العلمي السادس للمحاسبين المصريين والذي نظّمته الجمعية العلمية للمحاسبة والمراجعة والنظم بالقاهرة في أكتوبر ٢٠٠١م قدرت الأموال العربية المهاجرة إلى الخارج بنحو ٨٠٠ مليار دولار ، وذكر الدكتور نبيل حشاد خبير اقتصادي في دراسة له أن مدير عام « المؤسسة العربية للاستثمار » التي تملكها ١٥ دولة عربية ؛ صرح بأن مجموع الأرصدة العربية المستثمرة في الخارج بلغ ٨٥٠ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٤م

، وعلق « حشاد » بأنه يلاحظ التضارب الكبير في البيانات ، وأضاف أنه يمكن القول إن معظم التقديرات تشير إلى أن حجم الأموال العربية في الخارج يتراوح بين ٦٠٠ - ٨٠٠ مليار دولار [٢]. دراسة « حشاد » كُتبت في عام ١٩٩٩م ؛ أي بعد خمس سنوات من تصريح مدير عام « المؤسسة العربية للاستثمار » ، وسوف نوضح دلالة ذلك بعد قليل .

د . خالد أبو إسماعيل رئيس « الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية للبلاد العربية » أكد أن الأموال العربية المهاجرة والمستثمرة في العالم كله بلغت في آخر إحصائية ودراسة لها ٩٠٠ مليار دولار ، تستثمر معظمها في الأسواق المالية الدولية ؛ خاصة في الأسهم والسندات التي تحققت بالبورصات العالمية [٣].

تقرير أعدته لجنة أمنية (أمريكية - أوروبية) مشتركة ، ونشرت معاملة صحيفة الأسبوع القاهرية ، أوضح التقرير أن حجم الأموال العربية حتى نهاية عام ٢٠٠١م في المصارف الأوروبية والأمريكية قد تجاوز ٩٠٠ مليار دولار ، وهذا الرقم يمثل النقود السائلة ، في حين أن هناك العديد من الأصول الأخرى كالعقارات والشركات والمؤسسات التي تخضع ملكية عربية [٤].

وهنا تظهر حتمية التفريق بين ما هو (مالي) ، وما هو (مادي) ، ومع وضع هذا التفريق في الحسبان قد يرتفع التقدير إلى رقم كبير .

مصادر مصرفية بريطانية ذكرت أن حجم الأصول والموجودات والثروات العربية في البنوك الخارجية تزيد قيمتها على تريليون دولار (أي ألف مليار دولار) ، وأن هذه الثروات مملوكة لأفراد وحكومات وشركات ، وهي تمثل مجال أعمال خصب وكبير للبنوك العالمية ؛ خاصة أمريكا [٥] .

الدكتور عبد الله دحلان - أمين عام الغرفة التجارية في السعودية - أوضح أنه وفقاً لبعض التقديرات ؛ فإن حجم الاستثمارات الخليجية في الخارج يقدر بنحو ١٤٠٠ مليار دولار .. وأن معظم هذه الاستثمارات تتمركز في الولايات المتحدة ؛ حيث تستوعب أمريكا نحو ٦٠٪ من الاستثمارات الخليجية المغتربة [٦] .

نقف قليلاً أمام هذا التصريح ؛ فحديثنا عن الأموال العربية يشمل أموال جميع الدول العربية وأثريائها ، وبالتالي فعندما يقصر د . « دحلان » الأموال المذكورة على الخليج فقط ؛ فمعنى ذلك أن المبالغ العربية مجتمعة أكبر بكثير من الرقم المذكور الغائب .

« جبر إبراهيم » عضو مجلس الشعب المصري ذكر في اجتماع لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب المصري أن هناك تقريراً مالياً صادراً عن إحدى بيوت الخبرة الاقتصادية بالخارج ؛ هذا التقرير يؤكد أن حجم الأموال العربية في البنوك الأوروبية والأمريكية يصل إلى ١ ، ٤ تريليون دولار [٧] .

والدكتور أحمد جويلي بعد أقل من ثلاثة أشهر من تصريحه السابق صرح - ضمن اجتماعات « الاتحاد العربي » التي عقدت بالقاهرة - أن الأموال العربية المستثمرة خارج الوطن العربي تقدر بنحو ١٤٠٠ مليار دولار [٨]!

سياحة طويلة بين تضارب الأرقام تجعلنا نسأل أنفسنا سؤالاً يفرض نفسه : من هو صاحب المصلحة في تضارب الأرقام ؟ ولماذا ؟ وما هو التقدير الأقرب للصحة ؟.

قبل محاولة الإجابة عن هذا السؤال يجب التفرقة بين أمرين :

١ . الأموال العربية المودعة بالبنوك الأجنبية تحت بند حسابات سرية .

٢ . الاستثمارات المباشرة أو حتى غير المباشرة عن طريق وسطاء غير

البنوك - في الدول الأجنبية ، والتي من الممكن حصرها ، ومن ثم تكون تقديراتها في الغالب أقرب للصحة .

أحسب أن الالتباس كله موجود في النقطة الأولى ، وهي في وجهة نظري تمثل الغالبية العظمى من الأموال العربية ، وأحسب أنها السبب الرئيس في تضارب

الأرقام .. فمن المستفيد ؟.

المستفيد طرفان :

١- المودع .

٢- المودع لديه .

فالمودع : يحيطه غموض شديد في تمسكه بالسرية ؛ ربما بسبب الضرائب المرتفعة .

والمودع لديه : تمثل تلك الأموال عصباً مركزياً لاستثماراته ؛ بحيث لو تم سحبها لوضع في دائرة الموت ؛ لذلك فإن الاحتفاظ بالسرية شبه المطلقة يضمن السلامة من ردود الأفعال والضغط القوية لسحب تلك الأموال في حال كشف الغطاء السري .

ليس هذا فقط بل يمكننا افتراض فرضية مؤداها أن هذين الطرفين يعملان على بث أرقام منخفضة وبعيدة عن الصحة حتى يتم صرف الأنظار عن الأرقام الحقيقية ؛ وبذلك يتم حصر المبالغ في رقم معين منخفض .

هذه الفرضية ربما تؤيدها عدة شواهد ؛ ففي الندوة التي عقدها رؤساء المؤسسات الصناعية التونسية في خريف عام ١٩٨٥ م ؛ ذكر أن إجمالي فائض العائدات البترولية العربية المستثمرة حتى أواخر عام ١٩٨٥ م يقدر بـ ٦٠٠ مليار دولار تقريباً ، وأن بلدان العالم الصناعي الرأسمالي تستأثر بحوالي ٨٢٪ منها .

بتحليل ما سبق يتضح الآتي :

أولاً : هذه الأرقام خاصة بقطاع البترول فقط دون حساب باقي القطاعات في الدول العربية ، لكن فلتتجاوز هذه النقطة على الرغم من أهميتها .

ثانياً : هذه الأرقام كانت في نهاية عام ١٩٨٥ م ، ولو اعتبرنا أن ٨٢٪ من ٦٠٠ مليار دولار ؛ أي ٥٠٠ مليار دولار أمريكي تقريباً مستثمرة خارج المنطقة العربية منذ ١٧ عاماً ، وبافتراض أن متوسط ريع هذه الأموال ٢٠٪ ؛ يكون ناتج ريع رأس المال مضروباً في عدد السنوات هو ١٧٠٠ مليار دولار ، وإضافة إلى المبلغ الرئيس ٥٠٠ مليار دولار يكون الناتج ٢٢٠٠ مليار دولار تقريباً .

أيضاً من ضمن الشواهد التي تؤيد الفرضية التي وضعناها : تصريح مدير عام « المؤسسة العربية للاستثمار » الذي ذكرناه في البداية ، كان مجموع الأرصدة العربية المستثمرة في الخارج حوالي ٨٥٠ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٤ م ، فلو تم ضرب المبلغ في صافي ربح ٢٠٪ ، ومضروب في ٨ سنوات (١٩٩٥ - ٢٠٠٢ م) ؛ يكون الناتج ١٣٦٠ مليار دولار ، أضف إليه المبلغ الرئيس ٨٠٠ مليار ؛ يكون الناتج ٢١٦٠ مليار دولار ، وهو رقم لا يفترق كثيراً عما توصلنا إليه قبل قليل وهو ٢٢٠٠ مليار .

ها هنا بعض التعليقات على الحسابات آنفة الذكر :

١- لم يتم سحب أجزاء تذكر من رؤوس الأموال العربية خلال السنوات السابقة (بغض النظر عن الجزء الذي سحبه دول مجلس التعاون الخليجي (٢٠ مليار دولار) ، وذلك في أعقاب ١١ سبتمبر ، كما جاء على لسان «حسام حطيني» مدير معرض ومؤتمر المال والاستثمار [٩]. وهذه خطوة نحسبها مباركة ، ونأمل أن يجذو حذوها باقي المستثمرين العرب) ، ولو كان حجم ما سحب في السنوات السابقة كبيراً لشعرنا بأثره في مجتمعاتنا .

٢- لم يتم حساب التحويلات الجديدة من المنطقة العربية إلى الدول الأجنبية ؛ سواء منذ عام ١٩٨٦ أو ١٩٩٥ م حتى الآن .

٣- إذا أثرت قضية حجم ما يخسره العربي في الخارج تزيد المأساة بشكل يفوق التصور .

ما يمكن قوله إن الأرقام الصحيحة قد تزيد كثيراً عما يثار ، وبهذا فمن المحتمل أن تكون الفرضية التي وضعناها أقرب للصحة .

كسر حاجز الـ (٢٠٠٠ مليار) اقتربت منه الدكتورة سلوى حزين رئيس مركز «واشنطن للدراسات الاستراتيجية» بالولايات المتحدة الأمريكية ؛ حيث أكدت أن الأموال العربية تصل إلى تريليونين دولار (٢٠٠٠ مليار دولار) ؛ تتمثل في

أرصدة بعض الحكومات العربية ، واستثمارات الأفراد والقطاع الخاص . وتقول إن معظم هذه الأموال يتم استثمارها في الولايات المتحدة الأمريكية [١٠] .

قد يسأل سائل : أين هؤلاء الذين يملكون كل هذه الأموال ؟ نجد الجواب عند عضو مجلس الشعب المصري في التقرير السابق ذكره .

إن إشكالية حجم الأموال العربية في الخارج إشكالية معقدة ، والجزم برقم محدد أمر من الصعوبة بمكان ، وما توصلنا إليه هو استدلال منطقي ، وهو يوضح صعوبة اعتماد رقم أقل من الـ (٢٠٠٠ مليار دولار) ، لكن هناك من قد يختلف معنا ومن ثم يقدم تقديرات أدق ، وأحسب أن الساحة مفتوحة لعرض جميع الآراء .

نتقل الآن للحديث عن طبيعة الاستثمارات التي تعمل فيها الأموال العربية في الخارج .

• طبيعة الاستثمارات العربية في الخارج :

تستثمر الأموال العربية المهاجرة أو تستقر في إحدى القنوات الرئيسة الآتية :

١ - ودائع مختلفة الآجال في المصارف التجارية العالمية .

٢ - سندات حكومية .

٣ - سندات شركات تجارية .

٤- أسهم الشركات التجارية .

٥- أذون الخزانة .

٦- شراء العقارات والذهب .

٧- استثمارات في المؤسسات المالية الدولية .

٨- قروض إلى الحكومات والهيئات الدولية .

هذا بالإضافة إلى مجموعات من القنوات الفرعية .

ويؤكد كثير من الاقتصاديين أن استثمار تلك الأموال بالأشكال سالفة الذكر لا يمثل حصة مسيطرة على المشروع ؛ مما ينعكس على نشاطه وإدارته ، ولعل هذا يتضح مع قول السيناتور (حسن حسني فهمي) كبير مستشاري ولاية «بروسبيكت بارك» ، وعضو مجلس النواب الأمريكي ، والذي صرح بأن هناك استثمارات عربية في وسائل الإعلام داخل الولايات المتحدة إلا أن النسبة الكبرى تكون لليهود ؛ ولذا تسهم هذه الوسائل في تشويه صورتنا ، ويرى أنه من الجدوى أن يسحب العرب و المسلمون استثماراتهم المحدودة في هذه الوسائل ، ويستثمرونها في محطات أخرى تكون نسبة رأس المال العربي فيها أكثر من ٥٠٪ ؛ وبذلك يكون لهم حق تحديد توجه المحطة الإعلامية ، ويصبح من السهل علينا تصحيح صورتنا مثلما يفعل اللوبي اليهودي [١١] .

إن عدم تجاوز نسبة ٥٠٪ في استثمارات الأموال العربية ليس وليد الصدفة ، فهو أمر مدروس ومخطط ، ولعل ذلك ما أوضحتها دراسة « أميرة الحداد » والتي جاء فيها : « لقد وضعت الدول الصناعية مجموعة من الإجراءات تهدف إلى احتواء الموارد المالية العربية في الاتجاه الذي يخدم مصالحها فقط ، وإلى تحقيق عملية التدوير المنشودة لتلك الموارد المالية ، ووضعها في القنوات التي تعزف عنها رؤوس الأموال الوطنية الأوروبية والأمريكية ، وعدم سيطرتها على أية نشاطات مهمة ومربحة » [١٢] .

نريد أن يقف المستثمر العربي مع نفسه قليلاً ؛ فهو يضع الأموال التي استخلفه الله فيها في بلاد الغرب ؛ حيث لا شريعة تضبط قنوات العمل ، ما الذي يمنع الأموال العربية من أن يتم استثمارها في أحد مصانع الخمور ، أو في بث القنوات الإباحية ، أو في إقامة الملاهي الليلية ، أو إقامة مدن كاملة تضم بيوت الدعارة .. هل يستطيع المستثمر العربي أن يمنع ذلك ؟ .

• مخاطر تهدد الأموال العربية :

تتعرض الأموال العربية في الخارج لمخاطر عدة ؛ أهمها سياسة التجميد التي تستخدمها أمريكا كورقة سياسية مربحة ، وهي ليست وليدة أحداث سبتمبر ، ولكنها سياسة قديمة تستخدم مع من يخالف قواعد اللعبة ، ولعل ما يوضح ذلك أنه في ٧ نوفمبر عام ١٩٨٩م أفرج الرئيس الأمريكي عن ٥٧٠ مليون دولار ودائع إيرانية مجمدة [١٣] ، هذا بالإضافة إلى ما حدث للأموال العراقية من تجميد . وسياسة التجميد لا تقوم بتنفيذها أمريكا وحدها بل تساعدنا أوروبا ؛ فقد قامت البلدان الأوروبية بتجميد أموال عربية (يُشكك) في أن أصحابها ينتمون لمنظمات إرهابية !.

وذلك أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ، وقد نقلت صحيفة « الفايينشال تايمز » عن «بول أونيل» وزير الخزانة الأمريكي الذي وصل في زيارة إلى أوروبا قوله :
« إن هذا المستوى من تجميد الأموال يعكس مستوى التعاون الكبير من البلدان الأوروبية مع أمريكا » [١٤] .

يقول الدكتور مصطفى الفقي : « إن رأس المال العربي المهاجر يتعرض لتهديدات المصادرة بدعوى العلاقة بمنظمات الإرهاب ، وما تم تجميده بلغ حتى الآن ٤٠٠ حساب شخصي ومؤسسي » [١٥] .

إن القضية ليست قضية استثمار وأرباح ، ولكنها يجب أن تكون قضية ميزان نقيس به المكسب والخسارة ؛ ليس بمنظور الدنيا فقط ولكن بمنظور الدنيا والآخرة .

هناك من لا يعلم أن أمواله تستثمر بصورة غير مقبولة ، وأحسب أن هؤلاء ستكون نتيجة توقفهم مع أنفسهم مجزية بإذن الله ، وهناك من يعلم ، وأيضاً نحسن الظن بردود أفعالهم ..

نقول لجميع الأطراف إلى متى تكتنزون وقد يكون العمر تقدم بكم ! وتسوِّغون أعمالكم بأنها من أجل الأبناء والأحفاد .. ! .

نقول لكل (ثري) : هل بلغت في شهرتك و ثروتك (أسطورة أوناسيس)
 أسطورة القرن العشرين؟! .. ماذا حدث لثروة أوناسيس ؟ اكتنزها أوناسيس من أجل أبنائه وأحفاده ، مات ابنه الوحيد في ريعان شبابه في حادث طائرة وفي حياة والده ، ثم ماتت ابنته الوحيدة في حمام منزلها (شبهة انتحار) بعد إصابتها بالاكْتئاب النفسي نتيجة إخفاقها في أربع زيجات ، وبقيت أثينا حفيدة أوناسيس لابنته لتؤول إليها ثروة جدها بالكامل .

• انعكاسات الغربة :

هروب الأموال العربية أحدث قصوراً في التمويل ؛ مما نتج عنه فراغ اقتصادي واجتماعي داخل المجتمع نتج عنه مشكلات اقتصادية واجتماعية كثيرة ، لكن كان لا بد من إشباع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ؛ فماذا حدث .. دعونا نرى بعض أشكال الحلول التي قدمت :

١- مأساة الديون :

غرقت كثير من الدول العربية في الديون مركبة الفائدة ؛ وجميعنا يعلم ما أحدثته الديون الربوية بنا . وتبلغ ديون الدول العربية ١٥٩ مليار دولار ، تم تخفيضها في مايو ٢٠٠٢م إلى ١٤٤ مليار دولار [١٦] .

بالمقارنة لما للعرب في الخارج لا تستحق كلمة (ديون عربية) كل الهالات والانكسارات التي تثار حولها مع كل موقف تذكر فيه .

٢- الاستثمارات الأجنبية في المنطقة :

حيث المجال خصب لأن تفرض تلك الاستثمارات نفسها وهي لها مخاطر عدة ؛ لعل أهمها :

أ- عدم اكتمال دائرة الأموال المحلية ؛ فما تدفعه من أموال لا يعود عليك بأي نفع اقتصادي أو اجتماعي ؛ لأن نهاية الدائرة المالية في بلد المستثمر وليس

في بلدك ، وهنا تبرز أهمية المقاطعة ، ولكن في الوقت نفسه لا بد من التنشيط الاقتصادي المحلي وإلا حدث انهيار اقتصادي .

ب- الانسحاب المفاجئ لهذه الاستثمارات من المنطقة العربية ينتج عنه انهيارات اقتصادية داخلية نظراً لتشعبه في صناعات حيوية عندنا .

يوضح النقطتين السابقتين ما جاءت به دراسة د . محمد الصطوف ؛ حيث يقول :
 « إن الاستثمار الأجنبي لا يأخذ بعين الاعتبار تحقيق تنمية اقتصادية في الدولة التي يدخلها ، ويهتم فقط بالأرباح والعوائد التي يمكنه تحقيقها وإن كان ذلك على حساب الاستقرار والتوازن الاقتصاديين » [١٧] .

٣- المعونات :

يقول الرئيس نيكسون بصورة قاطعة في حديثه في عام ١٩٦٨م خلال حملته الرئاسية :

Let us remember that the main Purepose of American "
 " aid is not to help other nations, but to help ourselves

(يجب أن نتذكر أن الغرض الرئيس للمعونة الأمريكية ليس مساعدة الشعوب

ولكن مساعدة أنفسنا) [١٨] .

٤- التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية :

توضح سناء المصري أنه بعد تضخم ظاهرة الجمعيات غير الحكومية صار مرض التمويل الأجنبي متفشياً ، والعلاقات مع الخارج مفتوحة على مصراعها لقاء بعض التقارير عن الداخل تصب مباشرة لدى المؤسسات الدولية مهما اختلفت مسبباتها [١٩] .

وهذا ما يوضحه الدكتور نبيل السالموطي ؛ حيث يقول : « إن التمويل الأجنبي يُوظَّف لا لتنمية المجتمعات النامية بشكل متوازن ، ولكن يُوظَّف في بعض الأحيان لتنفيذ التوجهات العالمية اقتصادياً وثقافياً وسياسياً لصالح احتكارات الغرب ولغير صالح الدول النامية » [٢٠] .

وتقوم بهذا الدور مؤسسات مالية دولية عالية المستوى ، فقد قامت مؤخراً هيئة عربية تعمل كمظلة للجمعيات العربية غير الحكومية بإعداد دليل ضم ٨١ مؤسسة دولية للتمويل ، جاء على رأسها (فورد ، والاتحاد الأوروبي) .

ومؤسسة (فورد) تقول عنها سناء المصري نقلاً عن حميدة نعنec الكاتبة السورية : « مجرد ذكر اسم « فورد فونديشن » يجرنا إلى نقاش مستفيض حول تاريخ هذه المؤسسة ، والأدوار التي مارستها في بعض دول أمريكا اللاتينية و الهند

وزيمبابوي . وهي أدوار كان ظاهرها المساعدة الإنسانية بينما استخدمت هذه المساعدة لإجراء بحوث ودراسات انتهت كلها إلى مكاتب المخابرات الأمريكية « [٢١] .

أما (الاتحاد الأوروبي) فقد أثرت حوله قضية سعد الدين إبراهيم و مركز ابن خلدون ؛ تلك القضية التي شغلت مساحات إعلامية واسعة النطاق على المستويات المحلية والدولية كافة ، وكانت البداية تمويلاً من (الاتحاد الأوروبي) قدره ٢٢٠ ألف يورو .

إن العناصر الأربعة السابقة : (الديون - الاستشارات الأجنبية - المعونات - التمويل الأجنبي) كانت بعضاً من كثير مما أحدثه هروب الأموال العربية للخارج .

● وقفه استثمارية :

- قضية الأموال العربية يكمن أحد جوانب مشكلتها في النظرة الجزئية للأموال ، فبعض المستثمرين العرب ينظرون إلى الـ (مليون دولار) التي هي كل ثروة الواحد منهم أو نصفها على أنها لا تمثل شيئاً في تلك القضية المعقدة ، ومن ثم فهم يرسلونها للخارج ، لكن هل يعلمون أنه إذا تم حساب حصيلتهم مجتمعة فسوف يكون الرقم جزءاً كبيراً من القضية ، هذه نقطة .

النقطة الأخرى : قد يجزم بعض المستثمرين بأنه يعلم جيداً أن استشاراته كلها نظيفة ، وأن أصول أمواله مستثمرة مثلاً في الصلب أو صناعة السيارات ، نقول : ما الذي يمنع إدارة تلك المشروعات أن توجه الأرباح إلى الاستشارات القذرة التي لا حدود لربحيتها ، وخاصة أن حصتك غير مسيطرة على المشروع كما أوضحنا؟! .

نعلم جيداً أن هناك عوامل طرد وعوامل جذب ، وتسعى الحكومات العربية جاهدة في معالجة العوامل الطاردة ؛ من ضرائب وجمارك وما إلى ذلك من معوقات ، لكن ألا يجدر بنا أن نفكر في القضية بصورة معيارية ؛ بمعنى أن نكون أصحاب غاية حقيقية ، فإن الانسحاب لا يحل القضية بل يزيدا تعقيداً .. كما أن بعض تصريحات الاقتصاديين قد تصيب المستثمرين العرب بالإحباط ، ويوضح ذلك عبد الرحمن الزامل رئيس « مركز تنمية الصادرات السعودي » ؛ حيث يقول : « إن الأموال الخليجية في الخارج أرسلت بحثاً عن الفرص التي أصبحت محدودة جداً في الخليج » [٢٢] .

نشك في محدودية الاستثمار في الخليج ، ولو كانت الاستثمارات في الأرض أو الجو انتهت ؛ فهناك استثمارات أعماق البحار حيث اللؤلؤ والمرجان والأسماك ، وهي أعلى ربحية من الاستثمارات الأرضية والجوية ؛ تلك الاستثمارات ألا يمثل الخليج مجالاً خصباً لها؟! وعلى سبيل المثال ؛ فإن صناعة اللؤلؤ تمثل ثقلًا اقتصادياً

مزدهراً في جنوب شرق آسيا ، وهناك خبراء استثمار كثيرون يمكن أن يدلوا بدلوهم في هذا الأمر . هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى : لماذا نحصر الاستثمار في الخليج فقط ؟ لماذا لا نتشعب في قنوات الأمة ؟ السودان على سبيل المثال بها ٢٠٠ مليون فدان فائقة الجودة الزراعية ، المياه متوفرة ، العمالة جاهزة ؛ سواء السودانية أو المصرية ، ما ينقص هو التمويل .. لماذا لا يقوم أحد المستثمرين بالتجربة على ألف فدان فقط وينظر إلى العائد ؟ سؤال لا يمكن الإجابة عنه إلا عملياً .

مصر .. الاستثمار بها قابل لاستيعاب مشروعات كثيرة جداً .. نجرب الاستثمار الإسكاني ، إن مليون وحدة سكنية يمكن أن تكلف ١٠ مليارات جنيه مصري وتباع في اللحظة نفسها بـ ١٥ مليار جنيه ؛ أي هناك ٥٠٪ مكسب مضمون ، إضافة إلى أن مثل هذا المشروع يؤمن مستقبل مليوني فتى وفتاة توضع دعواتهم في ميزان حسنات المستثمر العربي ، أيضاً يمكن تجربة هذا الأمر على ألف وحدة سكنية متوسطة الشكل قليلة التكلفة ، يقبل عليها قطاع عريض من الشباب ممن ينتظرون تلك الفرصة على أحر من الجمر . أراضي البناء متوفرة في أطراف المدن ، الحكومة المصرية تقدم تسهيلات كبيرة في بيعها ، ولكن يحجم عنها المستثمر لعدم وضعه البعد الأخرى في ذهنه أثناء الاستثمار ، وبحثه عن مجالاته ، ويهتم ببناء مساكن تُهتك فيها الأعراض ، ويرفع شعار الشيطان في أماكن لا ترى ذلك عيباً

أو حراماً . كما سبق أن أوضحنا علينا أن نزن الأمر بميزان الدنيا والآخرة ، وقد أصبح لسان حال الشباب يكاد يقول لهذا المال العربي المغترب : S.O.S « أنقذوا أرواحنا » .

وأخيراً .. صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم المال الصالح للمرء الصالح » [٢٣] ، وذلك لمن أراد أن يصنع ولداً صالحاً يدعو له ؛ فيرفعه إلى أعلى الدرجات عند الله ، حتى وهو في داخل قبره .

المصادر

- (١) الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ووزير التموين المصري الأسبق .
- (٢) نبيل حشاد : (الجات ومنظمة التجارة العالمية ، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي) ، مكتبة الأسرة بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١م ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .
- (٣) (الأموال العربية المهاجرة ، هل تعود للوطن ؟) تحقيق راوية الصاوي ، جريدة الأهرام المصرية : ١ / ٢ / ٢٠٠٢م .
- (٤) صحيفة الأسبوع القاهرية : ٤ / ٣ / ٢٠٠٢م .
- (٥) جريدة الأهرام المصرية : ٢٤ / ١١ / ٢٠٠١م .
- (٦) صحيفة السياسة الكويتية : تحقيق محمد إبراهيم ، ٢١ / ١٠ / ٢٠٠١م .
- (٧) جريدة الأهرام المصرية : ٢ / ١ / ٢٠٠٢م .
- (٨) جريدة الأهرام المصرية : ٢ / ٢ / ٢٠٠٢م .
- (٩) أميرة محرم الحداد : رؤوس الأموال العربية كأحد مقومات التكامل الاقتصادي العربي ، دورية الباحث ، أكتوبر ١٩٩٤م ، دورية ربع سنوية يصدرها

مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية، جامعة القاهرة .

(١٠) جريدة البيان الإماراتية : ٦ / ٣ / ٢٠٠٢ م .

(١١) أموال العرب وصورتنا في أمريكا : حوار عادل أبو طالب ، مجلة الأهرام
العربي : ١٦ / ٣ / ٢٠٠٢ م .

(١٢) أميرة محرم الحداد : مرجع سابق .

(١٣) عبد المنعم شفيق : حزب الله رؤية مغايرة (حقيقة المقاومة ،، قراءة في أوراق
الحركة السياسية الشيعية في لبنان) ، ط ١ ، ٢٠٠٢ م ، ص ٣٠١ .

(١٤) www.gnybanks.com .

(١٥) صحيفة صوت الأمة الثالث : ٣١ / ١٠ / ٢٠٠١ م .

(١٦) موقع هيئة الإذاعة البريطانية على الإنترنت .

(١٧) محمد الحسين الصطوف : أهم محددات الاستثمار واتجاهات استخدام نماذج
المدخلات والمخرجات لتخطيط الاستشارات ، المجلة العلمية لكلية التجارة
(بنين) ، جامعة الأزهر ، العدد ٢٧ ، السنة ٢٠٠٢ م ، ص ١٤٦ .

(١٨) ماجد رضا بطرس : تقييم أداء المعونة الأمريكية في قطاع الصحة في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ م ، ص ٩٧ .

(١٩) سناء المصري : تمويل وتطبيع (قصة الجمعيات غير الحكومية) ، سينا للنشر ، ١٩٩٨ ، ص ٣٤ .

(٢٠) نبيل السمالوطي : التنظيمات والجمعيات غير الحكومية وموقفها من العولمة ، المؤتمر الحادي عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ، ١٩٩٨ م ، ص ٨ .

(٢١) سناء المصري : مصدر سابق ، ص ٦٧ .

(٢٢) رئيس مركز تنمية الصادرات السعودية لـ الحياة : الفرص الاستثمارية محدودة جداً في الخليج : جريدة الحياة اللندنية ، ٨ / ١٠ / ٢٠٠١ م .

(٢٣) أخرجه أحمد في المسند ، مسند الشاميين ، رقم ١٧٣٠٩ .